المجلد 46
حزيران 2026
البنوك في الأردن

عدد خاص

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

مسيرة وطنية استحقت
وسام الاستقلال من الدرجة الأولى

نحو خمسة عقود من خدمة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني والمجتمع الأردني

البنوك في الأردن

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

مجلة شهرية متخصصة تصدرها
جمعية البنوك في الأردن
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2851 / 2002 / د)

المجلد 46 | حزيران 2026

عدد خاص

هيئة التحرير

سلامة الدرعاوي
رئيس هيئة التحرير

فادي مشهراوي
المدير المسؤول

لينا مسعود
مسؤول علاقات المجلة

إن الآراء والأفكار الواردة في هذه المجلة تمثل وجهة نظر أصحابها الشخصية ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر جمعية البنوك

مجلس إدارة
جمعية البنوك في الأردن

معالي السيد باسم خليل السالم
رئيس مجلس الإدارة / كابيتال بنك

سعادة السيد عمار الصفدي
نائب رئيس مجلس الإدارة / بنك الإسكان

سعادة الآنسة رنده الصادق
عضواً / البنك العربي

سعادة السيد رائد المصيص
عضواً / بنك الاستثمار العربي الاردني

الدكتور حسين سعيد
عضواً / البنك الإسلامي الاردني

سعادة السيد منتصر أبو دوّاس
عضواً / بنك الاتحاد

سعادة السيد هيثم البطيخي
عضواً / البنك الأردني الكويتي

الدكتور احمد الحسين
عضواً / البنك الأهلي الاردني

الدكتور عدنان الاعرج
عضواً / بنك لبنان والمهجر

عطوفة السيد زياد غنما
عضواً مراقباً من البنك المركزي الأردني

الدكتور ماهر المحروق
المدير العام

عمان - الأردن - 62 شارع موسى بن نصير
926174 عمان 11190 الأردن
5684368 - 5684361 - 5684261 - 5669328 - 5662258
5687011 - 5684316
magazine@abj.org.jo
www.abj.org.jo

تصميم وإخراج فني
مؤسسة التحكم للتصميم والخدمات المطبعية - control1est@gmail.com 0788620228

في هذا العدد

4 كلمة العدد

6 كلمة المدير العام

8 وسام الاستقلال ... رمز وطني لتكريم الإنجاز والعطاء

11 وسام الاستقلال من الدرجة الأولى تكريم ملكي لمسيرة وطنية امتدت لما يقارب نصف قرن

16 جمعية البنوك في الأردن.. تحتفي بالبنوك الأعضاء بمناسبة نيلها وسام الاستقلال من الدرجة الأولى...

30 رحلة نصف قرن من الإنجاز.. جمعية البنوك في الأردن 1978 - 2026

36 صور رؤساء مجالس الإدارة عبر التاريخ وصور المدراء العامون للجمعية

38 قصة نجاح القطاع المصرفي الأردني.. كيف تطور القطاع المصرفي الأردني؟

وساماً للقطاع المصرفي
قبل أن يكون وساماً للجمعية

باسم خليل السالم
رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن

يشرفني، باسمي وباسم مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن والبنوك الأعضاء كافة، أن أعبر عن بالغ الفخر والاعتزاز بحصول الجمعية على وسام الاستقلال من الدرجة الأولى، الذي أنعم به حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، حفظه الله ورعاه، بمناسبة عيد الاستقلال الثمانين للمملكة الأردنية الهاشمية.

إن هذا الوسام الرفيع لا يكرّم الجمعية وحدها، بل يجسد تقديراً وطنياً لمسيرة امتدت لما يقارب نصف قرن من العمل والعطاء في خدمة الوطن واقتصاده ومجتمعه. وهو كذلك تكريم للبنوك العاملة في الأردن ولمجالس إداراتها وإداراتها التنفيذية وكوادرها، ولكل من أسهم في بناء قطاع مصرفي قوي ومتطور شكّل ركيزة أساسية من ركائز التنمية الوطنية.

تأسست جمعية البنوك في الأردن عام 1978 لتكون مظلة جامعة للبنوك العاملة في المملكة، ومنصة لتعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات. وعلى امتداد العقود الماضية، تطورت الجمعية لتصبح مؤسسة وطنية فاعلة تسهم في تطوير العمل المصرفي، وتعزيز الحوار مع مؤسسات الدولة، ودعم المبادرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأثر الوطني.

وخلال هذه المسيرة، كان القطاع المصرفي الأردني شريكاً رئيسياً في بناء الاقتصاد الوطني، وداعماً للاستثمار والإنتاج والتنمية. كما أثبت قدرته على مواجهة التحديات والأزمات بكفاءة، مستنداً إلى متانة أوضاعه المالية وكفاءة إداراته وفاعلية الأطر الرقابية والتنظيمية التي يقودها البنك المركزي الأردني.

وفي هذه المناسبة، نتوجه بالشكر والتقدير إلى البنوك العاملة في الأردن، التي كانت الركيزة الأساسية لنجاح الجمعية وتحقيق رسالتها. فقد أسهمت، من خلال التزامها المهني ومسؤوليتها الوطنية واستثماراتها المتواصلة في تطوير الخدمات المصرفية، في تعزيز مكانة القطاع وترسيخ دوره كشريك فاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما نتقدم بخالص الشكر إلى البنك المركزي الأردني، الذي شكّل نموذجاً في الحكمة والكفاءة في إدارة السياسة النقدية والمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، وكان شريكاً استراتيجياً في مسيرة تطوير القطاع المصرفي وتحديثه.

وما كان لهذه الإنجازات أن تتحقق لولا البيئة الآمنة والمستقرة التي ينعم بها الأردن في ظل القيادة الهاشمية الحكيمة، والرؤية الإصلاحية لجلالة الملك عبدالله الثاني، التي عززت التحديث الاقتصادي ودور القطاع الخاص وشجعت الابتكار والتحول الرقمي والاستدامة والشمول المالي.

ويكتسب هذا الوسام أهمية خاصة لأنه يأتي في مرحلة يشهد فيها العالم المالي تحولات متسارعة في الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية والأمن السيبراني والاستدامة. ومن هنا فإننا ننظر إليه بوصفه حافزاً لمواصلة العمل والتطوير والاستعداد للمستقبل .

وستواصل جمعية البنوك في الأردن أداء دورها كبيت جامع للبنوك وصوت مؤسسي للقطاع المصرفي، عبر دعم متانته وتنافسيته، وتطوير الكفاءات البشرية، وترسيخ مفاهيم الحوكمة والاستدامة والابتكار، وتعزيز مساهمته في خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع.

كما ستواصل الجمعية توسيع شراكاتها المحلية والدولية وتعزيز دورها كمركز للمعرفة والدراسات والتدريب المصرفي، بما يسهم في نقل أفضل الممارسات إلى القطاع المصرفي الأردني ودعم جاهزيته لفرص المستقبل وتحدياته.

وفي هذه المناسبة الوطنية العزيزة، نجدد الولاء والانتماء للوطن وقيادته الهاشمية الحكيمة، ونعبر عن خالص الشكر والتقدير لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم على هذه اللفتة الملكية السامية التي نعتز بها كثيراً، ونعتبرها مسؤولية وطنية تدفعنا إلى بذل المزيد من الجهد والعطاء.

وسيظل هذا الوسام مصدر فخر واعتزاز لنا جميعاً، ورمزاً لمسيرة وطنية مشرّفة، ودافعاً لمواصلة العمل مع البنك المركزي الأردني والبنوك الأعضاء ومختلف مؤسسات الدولة، من أجل تعزيز الاستقرار المالي، ودعم التنمية الاقتصادية، والمساهمة في بناء مستقبل أكثر ازدهاراً للأردن وأبنائه.

جمعية البنوك...
منصة وطنية لخدمة القطاع المصرفي منذ عام 1978

الدكتور ماهر المحروق
مدير عام جمعية البنوك

يشكل حصول جمعية البنوك في الأردن على وسام الاستقلال من الدرجة الأولى محطة وطنية مهمة في مسيرتها الممتدة لما يقارب نصف قرن، وتجسيداً للتقدير الملكي السامي للدور الذي اضطلعت به الجمعية والقطاع المصرفي الأردني في خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع الأردني.

منذ تأسيسها عام 1978، شكّلت الجمعية إطاراً مؤسسياً يجمع البنوك العاملة في المملكة تحت مظلة واحدة، ويعزز التعاون والتنسيق فيما بينها، ويسهم في تطوير العمل المصرفي وترسيخ أسسه المهنية والمؤسسية.

وواكبت الجمعية مختلف مراحل تطور القطاع المصرفي الأردني، وأسهمت في تعزيز الحوار والتنسيق بين البنوك والجهات الرسمية والرقابية، وفي مقدمتها البنك المركزي الأردني، بما دعم بناء قطاع مصرفي يتمتع بدرجة عالية من المتانة والاستقرار والكفاءة.

ولم يقتصر دور الجمعية على التنسيق المؤسسي، بل امتد إلى بناء المعرفة المصرفية ونشرها من خلال الدراسات والتقارير الاقتصادية والمصرفية، وتنظيم المؤتمرات والمنتديات المهنية التي شكّلت منصات للحوار وتبادل الخبرات واستشراف مستقبل الصناعة المصرفية.

كما أولت الجمعية اهتماماً كبيراً ببناء القدرات البشرية في القطاع المصرفي، من خلال برامج تدريبية وورش عمل وندوات متخصصة أسهمت في تطوير كفاءات آلاف العاملين في البنوك الأردنية على مدار العقود الماضية.

ومع تسارع التحولات العالمية في القطاع المالي، حرصت الجمعية على مواكبة التطورات في مجالات التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والاستدامة والشمول المالي، بما يعزز جاهزية القطاع المصرفي الأردني للمستقبل.

وفي الجانب المجتمعي، كانت الجمعية والبنوك الأعضاء شركاء فاعلين في دعم مبادرات وطنية وتنموية وإنسانية في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية وتمكين الشباب، انطلاقاً من إيمانها بأن دورها يتجاوز البعد الاقتصادي إلى الإسهام في بناء المجتمع.

كما حرصت الجمعية على بناء شبكة واسعة من الشراكات مع المؤسسات المصرفية والمالية العربية والدولية، بما أسهم في نقل المعرفة والخبرات العالمية إلى القطاع المصرفي الأردني وتعزيز حضوره إقليمياً ودولياً.

إن هذا الوسام يشكل تتويجاً لمسيرة طويلة من العمل المؤسسي والإنجاز الوطني، وفي الوقت ذاته يمثل مسؤولية إضافية تدفعنا إلى مواصلة التطوير والاستعداد للتحولات المتسارعة التي يشهدها العالم المالي والمصرفي.

وفي هذه المناسبة، أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، حفظه الله ورعاه، على هذا التكريم الملكي السامي الذي نعتز به جميعاً.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الحاليين والسابقين، وإلى البنوك العاملة في الأردن ومجالس إداراتها وإداراتها التنفيذية وكوادرها، على ما قدموه من دعم ورؤية وجهود أسهمت في ترسيخ مكانة الجمعية وتعزيز دورها.

وأعبر كذلك عن بالغ التقدير لرؤساء وأعضاء مجالس إدارات البنوك العاملة في الأردن وإداراتها التنفيذية وكوادرها، الذين كان لهم الدور الأساسي في بناء قطاع مصرفي قوي ومتين يحظى بثقة محلية وإقليمية ودولية.

ونخص بالشكر البنك المركزي الأردني، شريك النجاح الرئيسي للقطاع المصرفي الأردني، لدوره المحوري في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي وترسيخ متانة الجهاز المصرفي وتطوره.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى موظفي جمعية البنوك في الأردن، الحاليين والسابقين، وإلى جميع شركائنا من المؤسسات الرسمية والاقتصادية والأكاديمية والإعلامية، وكل من أسهم في دعم مسيرة الجمعية وإنجازاتها عبر العقود الماضية.

إن هذا الوسام ثمرة جهود جماعية شارك في صنعها شركاء ومؤسسات وأفراد، وسيبقى حافزاً لنا جميعاً لمواصلة العمل والعطاء وخدمة الأردن في ظل القيادة الهاشمية الحكيمة.

وسيبقى هذا الوسام مصدر فخر واعتزاز، وحافزاً لمواصلة العمل والعطاء، وترسيخ دور جمعية البنوك في الأردن كبيت للبنوك وصوت للقطاع المصرفي وشريك وطني في دعم التنمية والاستقرار والازدهار.

وسام الاستقلال...
رمز وطني لتكريم الإنجاز والعطاء

يُعد وسام الاستقلال أحد أبرز وأرفع الأوسمة الوطنية في المملكة الأردنية الهاشمية، ويجسد تقدير الدولة الأردنية للجهود والإنجازات التي تسهم في خدمة الوطن وتعزيز مسيرته التنموية والحضارية. وعلى مدى عقود طويلة، ارتبط هذا الوسام بأسماء شخصيات وطنية ومؤسسات رائدة تركت بصمات واضحة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية والثقافية والعسكرية.

ويمثل منح وسام الاستقلال تقديراً ملكياً سامياً يعكس مكانة المكرّمين ودورهم في خدمة الأردن وترسيخ منجزاته، كما يجسد قيم الإخلاص والعطاء والتميز والالتزام الوطني التي شكلت أساس النهضة الأردنية الحديثة.

نشأة وسام الاستقلال

تعود جذور وسام الاستقلال إلى بدايات تأسيس الدولة الأردنية الحديثة، حيث استُحدث تقديراً للخدمات الجليلة والإنجازات المتميزة التي تسهم في خدمة الوطن وتعزيز مكانته.

ومنذ تأسيسه، أصبح الوسام رمزاً وطنياً يعبر عن تقدير الدولة للإنجاز والتميز، ووسيلة لتكريم الشخصيات والمؤسسات التي أسهمت في تعزيز مكانة الأردن وخدمة مصالحه الوطنية في مختلف المجالات.

وعلى مر العقود، اكتسب الوسام مكانة خاصة في الوجدان الوطني الأردني، وأصبح من أكثر الأوسمة ارتباطاً بقصص النجاح والإنجاز والعطاء الوطني.

درجات وسام الاستقلال

يتكون وسام الاستقلال من خمس درجات متسلسلة، تمثل الدرجة الأولى أعلى درجات هذا الوسام الوطني الرفيع. ويُمنح الوسام بإرادة ملكية سامية تقديراً للخدمات الجليلة والإنجازات المتميزة التي تسهم في خدمة الأردن وتعزيز مسيرته التنموية والحضارية. ويشكل الحصول على وسام الاستقلال، ولا سيما الدرجة الأولى منه، تقديراً وطنياً رفيعاً يعكس مكانة المكرَّمين وإسهاماتهم البارزة في خدمة الوطن.

شخصيات وطنية حملت وسام الاستقلال

على مدار تاريخ المملكة، مُنح وسام الاستقلال لعدد كبير من الشخصيات الأردنية والعربية والدولية التي قدمت خدمات جليلة للأردن أو أسهمت في تحقيق إنجازات بارزة في مجالات عملها.

وقد شمل ذلك:

رؤساء وزراء ووزراء سابقين	قيادات عسكرية وأمنية
قيادات اقتصادية ومالية بارزة	شخصيات دبلوماسية وإعلامية واجتماعية
شخصيات أكاديمية وعلمية وثقافية	رواد أعمال ومؤسسات وطنية حققت إنجازات مؤثرة

وأصبح الوسام عبر العقود سجلاً وطنياً يوثق أسماء من أسهموا في خدمة الأردن وبناء مؤسساته وتعزيز مكانته.

مؤسسات وطنية نالت وسام الاستقلال

لم يقتصر منح الوسام على الأفراد، بل شمل كذلك مؤسسات وطنية تركت أثراً ملموساً في مسيرة الدولة الأردنية. وقد مُنحت درجات مختلفة من وسام الاستقلال لعدد من المؤسسات التي ساهمت في:

دعم الاقتصاد الوطني.	تعزيز التنمية الاجتماعية.
تطوير التعليم والبحث العلمي.	دعم مسيرة التحديث والإصلاح.
تقديم الخدمات الصحية والإنسانية.	ترسيخ مكانة الأردن إقليمياً ودولياً.

ويعكس تكريم المؤسسات الوطنية تقدير الدولة للدور المؤسسي وأهمية العمل الجماعي في تحقيق الإنجازات الوطنية.

وسام الاستقلال من الدرجة الأولى..

تكريم ملكي لمسيرة وطنية امتدت لما يقارب نصف قرن

يشكل حصول جمعية البنوك في الأردن على وسام الاستقلال من الدرجة الأولى محطة وطنية استثنائية في مسيرتها الممتدة منذ عام 1978، وتجسيداً للتقدير الملكي السامي للدور الذي اضطلعت به الجمعية والقطاع المصرفي الأردني في خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع الأردني على مدار عقود طويلة من العمل والإنجاز والعطاء.

ويكتسب هذا التكريم أهمية خاصة كونه يأتي في مناسبة وطنية عزيزة هي عيد الاستقلال الثمانين للمملكة الأردنية الهاشمية، ليعكس المكانة التي وصلت إليها جمعية البنوك في الأردن باعتبارها إحدى المؤسسات الوطنية التي أسهمت في تعزيز متانة القطاع المصرفي الأردني وترسيخ دوره كشريك رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لماذا استحقت جمعية البنوك هذا التكريم؟

عندما تأسست جمعية البنوك في الأردن عام 1978، كان الهدف الرئيس يتمثل في إيجاد مظلة مؤسسية تجمع البنوك العاملة في المملكة وتعزز التعاون والتنسيق فيما بينها. إلا أن دور الجمعية تطور مع مرور الوقت ليتجاوز هذا الإطار التقليدي، لتصبح مؤسسة وطنية فاعلة تؤدي أدواراً متعددة على المستويات الاقتصادية والمصرفية والتنموية والمجتمعية.

وتُعد الجمعية الممثل المؤسسي للقطاع المصرفي الأردني، حيث تقوم بتنسيق المواقف بين البنوك، وتعزيز الحوار والتعاون بينها، وتمثيل مصالح القطاع بما يحقق التوازن مع المصلحة الوطنية.

كما أسهمت الجمعية في تطوير العمل المصرفي من خلال دعم تحديث الخدمات، وتعزيز المهنية، ونقل أفضل الممارسات العالمية، وتنظيم الأنشطة التدريبية والمعرفية التي تسهم في رفع كفاءة القطاع.

وترتكز العلاقة بين الجمعية والبنك المركزي الأردني على الشراكة والتكامل المؤسسي، بما يعزز الحوار والتنسيق المستمر حول القضايا المصرفية والتنظيمية، كما تشارك الجمعية في دعم الجهود الرامية إلى تحديث البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاع المصرفي بما ينسجم مع أفضل المعايير والممارسات الدولية.

كما لعبت الجمعية دوراً محورياً في نشر المعرفة المصرفية والاقتصادية من خلال الدراسات والتقارير والتحليلات المتخصصة التي تدعم صناعة القرار وتوفر معلومات موثوقة للقطاع والمجتمع.

وقد أولت الجمعية اهتماماً كبيراً بتأهيل الكوادر المصرفية عبر البرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة، والتي أسهمت في تطوير المهارات المهنية للكفاءات البشرية ومواكبة المستجدات المصرفية والتكنولوجية.

كما تبنت الجمعية الاستدامة والتمويل الأخضر كأحد محاور العمل المستقبلية، من خلال تعزيز الوعي بالممارسات المستدامة وتشجيع تطوير المنتجات والخدمات المالية الداعمة للاقتصاد الأخضر. وواكبت الجمعية التحولات الرقمية المتسارعة في القطاع المصرفي من خلال دعم الابتكار والتكنولوجيا المالية وتعزيز الحوار حول الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والخدمات المصرفية الرقمية.

وقد حرصت جمعية البنوك منذ تأسيسها على بناء شبكة واسعة من العلاقات والشراكات المحلية والإقليمية والدولية بهدف دعم تطور القطاع المصرفي الأردني ونقل أفضل الممارسات والخبرات العالمية إليه. وقد أسهمت هذه الشراكات في تعزيز قدرات البنوك في مجالات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والامتثال، والتحول الرقمي، والاستدامة، والتمويل الأخضر، والأمن السيبراني، كما دعمت برامج التدريب وبناء القدرات وتنظيم المؤتمرات والفعاليات المتخصصة. وتُعد عضوية الجمعية في العديد من المبادرات والشبكات الدولية، وتعاونها مع مؤسسات إقليمية وعالمية مرموقة، عاملاً مهماً في تعزيز حضور القطاع المصرفي الأردني على المستويين الإقليمي والدولي، ودعم جاهزيته لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية، بما يسهم في تعزيز تنافسيته واستدامة نموه.

وعلى صعيد الشمول المالي والثقافة المالية، تواصل جمعية البنوك في الأردن دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الشمول المالي ونشر الوعي المالي من خلال تنظيم الفعاليات والبرامج المتخصصة، وإصدار الدراسات والنشرات التوعوية، إضافة إلى إطلاق منصة FINAPP التي تهدف إلى تبسيط المعرفة المالية ونشرها بين مختلف فئات المجتمع، بما يسهم في تمكين الشباب والمرأة ورواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من النمو والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد.

ولم يقتصر أثر الجمعية على القطاع المصرفي فقط، بل امتد ليشمل المجتمع الأردني من خلال المبادرات المجتمعية والتنموية التي قادتها أو شاركت فيها البنوك الأعضاء، والتي شملت قطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية وتمكين الشباب ودعم الفئات الأقل حظاً والمجتمعات المحلية.

إن النجاحات التي حققتها جمعية البنوك والقطاع المصرفي الأردني لم تكن لتتحقق لولا البيئة الآمنة والمستقرة التي ينعم بها الأردن في ظل القيادة الهاشمية الحكيمة، والدور المحوري الذي يقوم به البنك المركزي الأردني في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي وتعزيز سلامة الجهاز المصرفي.

كما تعكس هذه الإنجازات نجاح نموذج الشراكة والتكامل بين القطاعين العام والخاص، وبين المؤسسات الرقابية والتنظيمية والبنوك العاملة في المملكة، وهو نموذج أسهم في بناء قطاع مصرفي حديث ومتطور وقادر على مواكبة التحولات العالمية المتسارعة.

وسام يكرّم القطاع المصرفي الأردني بأكمله

يحمل هذا التكريم دلالة تتجاوز جمعية البنوك في الأردن كمؤسسة، إذ إن الجمعية تمثل القطاع المصرفي الأردني بأكمله وتشكل المظلة المؤسسية الجامعة للبنوك العاملة في المملكة، وبالتالي فإن منحها وسام الاستقلال من الدرجة الأولى يُعد في جوهره تكريماً للقطاع المصرفي الأردني بكل مكوناته ومؤسساته وكوادره.

فالقطاع المصرفي الأردني يمثل إحدى قصص النجاح الوطنية التي ترسخت عبر عقود طويلة من العمل المهني والمسؤول، حيث استطاع أن يرسخ مكانته كأحد أكثر القطاعات الاقتصادية متانة واستقراراً وكفاءة على المستويين الوطني والإقليمي. وقد أثبت هذا القطاع قدرته على مواجهة مختلف التحديات والأزمات الاقتصادية والإقليمية والعالمية، مستنداً إلى منظومة متكاملة من الحوكمة الرشيدة، والإدارة المهنية، والرقابة الفاعلة، والملاءة المالية القوية، الأمر الذي عزز ثقة المودعين والمستثمرين والمؤسسات الدولية بالاقتصاد الأردني وبجهازه المصرفي.

كما اضطلع القطاع المصرفي بدور محوري في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، ومساندة القطاع الخاص، وتمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية، وتوفير فرص العمل، والمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

ومن هذا المنطلق، فإن وسام الاستقلال الذي تشرّفت به الجمعية هو في حقيقته وسام يكرّم القطاع المصرفي الأردني بأكمله، ويعكس التقدير الوطني للدور الذي قامت به البنوك العاملة في الأردن على مدى عقود، وللجهود التي بذلتها مجالس إداراتها وإداراتها التنفيذية والعاملون فيها، بالتعاون مع البنك المركزي الأردني ومختلف مؤسسات الدولة، في بناء قطاع مصرفي قوي وموثوق يشكل أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني.

تكريم لمسيرة وطنية... وثقة بالمستقبل

سيبقى حصول جمعية البنوك في الأردن على وسام الاستقلال من الدرجة الأولى محطة وطنية مضيئة في مسيرة الجمعية والقطاع المصرفي الأردني، ليس فقط لما يحمله من تقدير لما تحقق من إنجازات وعطاءات عبر العقود الماضية، بل لما يجسده من ثقة بمواصلة هذه المسيرة والبناء عليها في المستقبل.

فهذا الوسام الرفيع يمثل تقديراً لمسيرة مؤسسية ووطنية امتدت لما يقارب نصف قرن، أسهمت

خلالها الجمعية، بالتعاون مع البنوك الأعضاء والبنك المركزي الأردني ومختلف مؤسسات الدولة، في دعم تطور القطاع المصرفي وتعزيز دوره في خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع. كما يعبر عن تقدير لكل من شارك في بناء هذه المسيرة من مجالس إدارات وإدارات تنفيذية وكوادر مصرفية وشركاء عمل، كان لهم جميعاً دور في ترسيخ مكانة القطاع المصرفي الأردني كأحد ركائز الاستقرار والتنمية في المملكة.

وفي الوقت الذي نعتز فيه بهذا التكريم الوطني، فإننا ننظر إليه باعتباره مسؤولية متجددة وحافزاً لمواصلة العمل والعطاء. فالمستقبل يحمل تحولات متسارعة وفرصاً واعدة في مجالات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والاستدامة والتمويل الأخضر والشمول المالي، بما يتطلب قطاعاً مصرفياً أكثر ابتكاراً ومرونة وقدرة على مواكبة المتغيرات العالمية.

ومن هذا المنطلق، ستواصل جمعية البنوك في الأردن أداء دورها كبيت للبنوك وصوت للقطاع المصرفي وشريك وطني في التنمية، من خلال تعزيز الحوار والتنسيق بين مختلف الأطراف ذات العلاقة، وتطوير قدراتها البحثية والتدريبية، وتوسيع شراكاتها المحلية والدولية، ونقل المعرفة وأفضل الممارسات العالمية إلى القطاع المصرفي الأردني.

وإذ تعتز الجمعية بهذا الوسام الملكي السامي، فإنها تراه تكريماً لمسيرة طويلة من العمل والإنجاز، ورسالة ثقة بالمستقبل، ودافعاً لمواصلة الإسهام في تعزيز قوة القطاع المصرفي ودعم الاستقرار المالي والاقتصادي، والمشاركة الفاعلة في تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي وبناء مستقبل أكثر ازدهاراً واستدامة للأردن وأبنائه.

جمعية البنوك في الأردن..

تحتفي بالبنوك الأعضاء بمناسبة نيلها وسام الاستقلال من الدرجة الأولى وتكرّم شركاء النجاح في القطاع المصرفي

أقامت جمعية البنوك في الأردن، يوم الثلاثاء الموافق 9 حزيران 2026، وتحت رعاية وحضور محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، حفل عشاء تكريمي للبنوك الأعضاء بمناسبة تشرف الجمعية بنيل وسام الاستقلال من الدرجة الأولى، الذي أنعم به حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، تقديراً لدورها الوطني وإسهاماتها المتواصلة في خدمة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني.

وشهد الحفل حضور رؤساء مجالس إدارات البنوك الأعضاء ومديريها العامين ورؤسائها التنفيذيين، إلى جانب عدد من الشخصيات المصرفية، حيث شكل مناسبة للاحتفاء بمسيرة الجمعية وإنجازاتها، وللتعبير عن الاعتزاز بالشراكة الراسخة التي جمعتها بالبنوك الأعضاء على مدى عقود، والتي أثمرت العديد من الإنجازات الوطنية والمؤسسية.

وفي كلمته خلال الحفل، أكد باسم خليل السالم، رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، أن وسام الاستقلال من الدرجة الأولى يمثل مصدر فخر واعتزاز للجمعية وللقطاع المصرفي الأردني بأكمله، ويجسد تقديراً ملكياً سامياً لمسيرة طويلة من العمل والعطاء والإنجاز. كما أعرب عن أسمى مشاعر الشكر والعرفان إلى جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم على هذا التكريم الرفيع، مؤكداً أن الوسام يعد تكريماً للقطاع المصرفي الأردني ولدوره الوطني في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مسيرة التنمية.

وأشار السالم إلى أن ما حققه القطاع المصرفي الأردني من نجاحات وإنجازات جاء ثمرة للرؤية الملكية الحكيمة، وما ينعم به الأردن من أمن واستقرار وسيادة قانون، إلى جانب الدور المحوري للبنك المركزي الأردني في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي وترسيخ متانة القطاع المصرفي وتنافسيته. كما شدد على أن البنوك الأعضاء كانت ولا تزال الشريك الأساسي في مسيرة الإنجاز، وأن هذا الوسام يمثل ثمرة مشتركة لعقود من العمل المؤسسي والتعاون المثمر بين الجمعية والبنوك الأعضاء.

كما شكر السالم مدير عام جمعية البنوك وكافة العاملين فيها على جهودهم المتميزة والكبيرة التي بذلوها خلال الأعوام الماضية والتي كان لها أبرز الأثر في حصول الجمعية على هذا التكريم الكبير.

من جانبه، هنأ الدكتور عادل شركس محافظ البنك المركزي الأردني جمعية البنوك في الأردن والبنوك الأعضاء بمناسبة منح الجمعية وسام الاستقلال من الدرجة الأولى، مؤكداً أن هذا التكريم الملكي السامي يجسد الثقة التي يحظى بها القطاع المصرفي الأردني، ويعكس تقدير جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين للجهود التي بذلتها الجمعية على مدى عقود في دعم الاستقرار المالي والمصرفي وتعزيز الشراكة والتعاون بين المؤسسات المصرفية والجهات الوطنية المختلفة بما يخدم مصالح الوطن والمواطن.

وأشار شركس إلى أن القطاع المصرفي الأردني يمثل قصة نجاح وطنية نفتخر بها جميعاً، حيث أثبت قدرته على مواجهة التحديات ومواصلة دوره الحيوي في دعم النمو الاقتصادي وتمويل الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، إلى جانب مساهماته الفاعلة في المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة. كما أكد أهمية مواصلة العمل المشترك والتعاون بين مختلف مكونات القطاع المصرفي لمواكبة التحولات المتسارعة في مجالات التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي والاستدامة، بما يعزز تنافسية القطاع ويحافظ على متانته واستقراره.

كما أشاد شركس بالشراكة المؤسسية الممتدة بين البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن، مؤكداً أن الجمعية شكلت على مدى ما يقارب نصف قرن شريكاً مؤسسياً فاعلاً للبنك المركزي، وأسهمت بدور مهم في تعزيز التعاون والتنسيق بين البنوك العاملة في المملكة وترسيخ الحوار البنّاء حول مختلف القضايا المصرفية والاقتصادية، بما يخدم المصلحة العامة ويدعم استقرار وتطور القطاع المصرفي الأردني.

وتخلل الحفل تكريم البنوك الأعضاء بمنحها دروعاً تذكارية تقديراً لشراكتها الفاعلة مع الجمعية وإسهاماتها المتميزة في دعم العمل المصرفي المشترك وتعزيز مسيرة القطاع المصرفي الأردني، حيث أكدت الجمعية أن النجاحات والإنجازات التي حققتها على امتداد مسيرتها لم تكن لتتحقق لولا التعاون الوثيق والدعم المستمر من البنوك الأعضاء.

كما قام رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، باسم خليل السالم، بتسليم درع تكريمي للبنك المركزي الأردني تسلمه معالي المحافظ الدكتور عادل شركس، تقديراً للدور المحوري الذي يضطلع به البنك المركزي في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، وترسيخ متانة القطاع المصرفي الأردني وتنافسيته، ودعمه المستمر لمسيرة التطوير والتحديث في القطاع. كذلك قام السالم بتكريم مدير عام جمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق، تقديراً لجهوده المتميزة وعطائه المتواصل في خدمة جمعية البنوك والقطاع المصرفي، ولدوره البارز في تعزيز مكانة الجمعية كمؤسسة وطنية رائدة تمثل القطاع المصرفي وتدعم مسيرته التنموية، وإسهاماته الفاعلة في تطوير برامجها ومبادراتها وتعزيز حضورها محلياً وإقليمياً.

شكرا
2026
on of Ban

شكرا
2026
nks in J

شكراً
2026
معاً نصنع الأثر ... معاً نبني المستقبل

شكراً
2026
معاً نصنع الأثر ... معاً نبني المستقبل

شكراً
2026

شكراً
AJIB
2026

2026
ما نصنع الأثر ... معاً نبني المستقبل

2026
ما نصنع الأثر ... معاً نبني المستقبل

شكراً
2026
معاً نصنع الأثر ... معاً نبني المستقبل

شكراً
2026
معاً نصنع الأثر ... معاً نبني المستقبل

شكراً
Bank al Etihad
2026

شكراً
2026

شكراً
2026

شكراً

citibank
معاً نصنع الأثر ... معاً نبني المستقبل

شكراً
2026
معاً نصنع الأثر ... معاً نبني المستقبل

رحلة نصف قرن من الإنجاز

جمعية البنوك في الأردن 1978 - 2026

منذ عام 1978 وحتى اليوم، ظلت جمعية البنوك في الأردن بيتاً جامعاً للبنوك وصوتاً مؤسسياً للقطاع المصرفي وشريكاً وطنياً في التنمية والاستقرار.

ومع اقترابها من إكمال خمسة عقود من العمل المؤسسي، تواصل الجمعية مسيرتها بثقة وطموح، مستندة إلى إرث غني من الإنجازات، وإلى رؤية واضحة للمستقبل تقوم على الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي وبناء القدرات وتعزيز مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي والتنمية المستدامة في الأردن.

وفيما يلي أبرز المحطات التي شكلت ملامح هذه المسيرة الوطنية:

التأسيس والانطلاقة (1978)

تأسست جمعية البنوك في الأردن عام 1978 في مرحلة شهد فيها القطاع المصرفي الأردني نمواً متسارعاً وتوسعاً ملحوظاً في أنشطته وخدماته.

وجاء تأسيس الجمعية استجابة للحاجة إلى وجود مؤسسة مهنية تمثل البنوك العاملة في المملكة، وتعزز التعاون والتنسيق فيما بينها، وتسهم في تطوير العمل المصرفي وترسيخ مفاهيمه وأعرافه المهنية.

ومنذ اللحظة الأولى، تبنت الجمعية رسالة تقوم على خدمة القطاع المصرفي وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني..

مرحلة التمكين المؤسسي وتعزيز التعاون المصرفي (الثمانينيات)

شهدت فترة الثمانينيات مرحلة مهمة في مسيرة جمعية البنوك في الأردن، حيث عملت الجمعية على ترسيخ بنيتها المؤسسية وتعزيز دورها كمظلة جامعة للبنوك العاملة في المملكة. وخلال هذه المرحلة، تم تطوير الهياكل التنظيمية والإدارية للجمعية وتوسيع نطاق أنشطتها، بما ساهم في تعزيز قدرتها على خدمة القطاع المصرفي ومواكبة تطور أعماله واحتياجاته المتنامية.

كما عززت الجمعية دورها في تنسيق الجهود بين البنوك الأعضاء من خلال تنظيم الاجتماعات الدورية واللجان المتخصصة لمناقشة القضايا المصرفية المشتركة وتبادل الخبرات وتوحيد الرؤى تجاه العديد من الموضوعات التنظيمية والمهنية. وشهدت هذه المرحلة أيضاً تنامياً في دور الجمعية كحلقة وصل

بين البنوك والجهات الرسمية والرقابية، إلى جانب اهتمامها المتزايد بتطوير الكفاءات المصرفية وتنمية القدرات المهنية للعاملين في القطاع، الأمر الذي أسهم في ترسيخ مكانتها كشريك رئيسي في دعم وتطوير العمل المصرفي في الأردن.

مرحلة التطور والتوسع (التسعينيات)

مثّلت فترة التسعينيات مرحلة مهمة من مراحل التطور في مسيرة جمعية البنوك في الأردن، حيث تزامنت مع العديد من التحولات الاقتصادية والمالية والإصلاحات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد الأردني، وما رافقها من تطورات في البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاع المصرفي. وفي ظل هذه المتغيرات، توسع دور الجمعية ليشمل المشاركة بصورة أكثر فاعلية في الحوار الاقتصادي والمصرفي، وتمثيل وجهات نظر البنوك الأعضاء تجاه التشريعات والسياسات الاقتصادية والمالية ذات العلاقة بالقطاع المصرفي، بما ساهم في تعزيز التواصل والتنسيق بين البنوك والجهات الرسمية والرقابية.

كما شهدت هذه المرحلة توسعاً ملحوظاً في أنشطة الجمعية المهنية والفنية، حيث أولت اهتماماً كبيراً بتطوير وتأهيل الكوادر المصرفية من خلال تنظيم البرامج التدريبية والندوات والمؤتمرات المتخصصة، واستقطاب الخبرات المحلية والدولية لنقل أفضل الممارسات المصرفية الحديثة. كذلك عملت الجمعية على تعزيز الوعي بالقضايا المصرفية والاقتصادية المستجدة، وإطلاق مبادرات وأنشطة هدفت إلى رفع مستوى المعرفة المصرفية وترسيخ المهنية والكفاءة داخل القطاع، الأمر الذي ساهم في دعم جاهزية البنوك الأردنية لمواكبة التطورات المتسارعة التي شهدتها الصناعة المصرفية على المستويين الإقليمي والدولي.

التحول المؤسسي للجمعية (2000)

شكّل صدور قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 محطة مفصلية في مسيرة جمعية البنوك في الأردن، حيث انتقلت الجمعية إلى مرحلة جديدة من العمل المؤسسي المنظم بعد صدور قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000، الذي نص على إنشاء جمعية البنوك في الأردن كمؤسسة تمثل جميع البنوك العاملة في المملكة، وحدد إطار عملها ودورها في خدمة القطاع المصرفي وتطويره. وقد أسهم هذا التطور التشريعي في ترسيخ دور الجمعية وتعزيز حضورها كمؤسسة وطنية تعنى بخدمة القطاع المصرفي والدفاع عن مصالحه وتمثيله أمام مختلف الجهات ذات العلاقة.

وأسهمت هذه المرحلة في توطيد العلاقة المؤسسية بين الجمعية والبنك المركزي الأردني والجهات الرسمية والرقابية الأخرى، كما عززت من دورها في المشاركة في مناقشة التشريعات والسياسات المصرفية والاقتصادية ذات الصلة، ونقل وجهات نظر القطاع المصرفي ومقترحاته بصورة أكثر تنظيماً ومؤسسية.

وقد وفر هذا الإطار القانوني والتنظيمي قاعدة متينة لانطلاق الجمعية نحو أدوار أكثر شمولاً وتأثيراً خلال السنوات اللاحقة، سواء في مجالات التدريب والتأهيل، أو الدراسات والبحوث المصرفية، أو تمثيل القطاع المصرفي على المستويين المحلي والدولي، بما رسّخ مكانتها كشريك رئيسي في دعم استقرار وتطوير القطاع المصرفي الأردني.

البناء المؤسسي وتعزيز دور الجمعية (2001 - 2010)

مثّلت هذه المرحلة محطة مفصلية في مسيرة جمعية البنوك في الأردن، حيث تعززت مكانتها القانونية والمؤسسية بالتزامن مع التطورات المتسارعة التي شهدها القطاع المصرفي الأردني. فبعد صدور قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 الذي اعتبر الجمعية مؤسسة قائمة بمقتضى أحكام القانون، صدر نظام جمعية البنوك في الأردن رقم (35) لسنة 2005، ليشكل إطاراً تنظيمياً متكاملاً لعمل الجمعية، ويحدد أهدافها وصلاحياتها وآليات عملها بصورة أكثر وضوحاً وتنظيماً. كما عزز النظام مبادئ الحوكمة المؤسسية، ورسّخ دور الجمعية في تمثيل البنوك العاملة في المملكة، وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها، والارتقاء بالعمل المصرفي، وتنمية الكفاءات المهنية، وتوفير منصة مؤسسية للحوار والتشاور حول القضايا المصرفية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك.

وعلى الصعيد المهني، برزت الجمعية خلال هذه الفترة كمركز رئيسي لتطوير الكفاءات المصرفية في الأردن، حيث نظمت عشرات المؤتمرات والندوات وورش العمل والبرامج التدريبية المتخصصة التي استهدفت مختلف المستويات الإدارية والفنية في البنوك. وتناولت هذه الأنشطة موضوعات الحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر، والامتثال، والتدقيق الداخلي، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتشريعات المصرفية، إلى جانب التطورات المالية والمصرفية الحديثة.

كما توسعت الجمعية في بناء علاقات التعاون مع المؤسسات العربية والإقليمية والدولية المتخصصة، الأمر الذي أسهم في نقل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات العالمية إلى القطاع المصرفي الأردني، وعزز جاهزية البنوك لمواكبة المتغيرات التنظيمية والتكنولوجية المتسارعة.

ترسيخ الدور المعرفي وتعزيز الشراكة المجتمعية (2010 - 2020)

شهدت هذه المرحلة تطوراً ملحوظاً في الدور البحثي والمعرفي للجمعية، إذ عززت مكانتها كمركز للمعرفة المصرفية والاقتصادية ومرجع مهني للقطاع. واهتمت بإعداد الدراسات والتقارير المتخصصة، وجمع وتحليل البيانات والمؤشرات المصرفية، وإصدار النشرات الدورية التي دعمت الحوار المهني وصناعة القرار المبني على المعرفة.

ومع التطورات التنظيمية والرقابية التي شهدها القطاع المالي عالمياً عقب الأزمة المالية العالمية، ركزت الجمعية على تعزيز مفاهيم الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والامتثال، من خلال المؤتمرات

والبرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة التي أسهمت في تعزيز جاهزية البنوك ومتانة القطاع المصرفي واستقراره.

وفي الوقت ذاته، واصلت الجمعية دورها في تطوير الكفاءات المصرفية وبناء القدرات المهنية للعاملين في القطاع من خلال برامج تدريبية ومؤتمرات ومنتديات مهنية غطت مختلف مجالات العمل المصرفي والإداري والمالي، وأسهمت في ترسيخ ثقافة التعلم المستمر والتطوير المهني.

ومع التسارع في التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية الإلكترونية، أولت الجمعية اهتماماً متزايداً لموضوعات الابتكار المالي وأنظمة الدفع والخدمات الرقمية وأمن المعلومات، بما رفع مستوى الوعي والاستعداد للتحول الرقمي الذي شهدته الصناعة المصرفية لاحقاً.

كما حرصت الجمعية على توسيع شبكة علاقاتها وشراكاتها مع المؤسسات المصرفية والمالية العربية والإقليمية والدولية، بهدف نقل المعرفة والخبرات العالمية إلى القطاع المصرفي الأردني وتعزيز قدرته على مواكبة التطورات العالمية.

كما شهدت هذه الفترة تنامياً ملحوظاً في دور القطاع المصرفي في مجال المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة، حيث توسعت مساهمات البنوك في دعم مختلف المجالات الوطنية سواء من خلال مبادرات فردية أو من خلال المبادرات الجماعية.

وعززت الجمعية خلال هذه الفترة دورها كمنصة للحوار والتشاور بين البنوك والجهات الرسمية والرقابية ومختلف الأطراف المعنية بالشأن الاقتصادي، من خلال مؤتمرات ولقاءات متخصصة دعمت التواصل والتعاون وأسهمت في تطوير السياسات والمبادرات الداعمة للاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

الابتكار والاستدامة وصناعة المستقبل (2020 - 2026)

مثّلت هذه المرحلة واحدة من أكثر المراحل أهمية في مسيرة الجمعية، إذ تزامنت مع تحولات اقتصادية وتكنولوجية متسارعة وتحديات غير مسبوقة. وخلالها لعبت الجمعية دوراً محورياً في تعزيز التنسيق بين البنوك والبنك المركزي الأردني والجهات الحكومية ذات العلاقة، ودعم الجهود الوطنية للحفاظ على استقرار القطاع المصرفي واستمرارية الخدمات، ولا سيما خلال جائحة كورونا.

وفي الوقت ذاته، شهد القطاع المصرفي الأردني تسارعاً ملحوظاً في مسيرة التحول الرقمي، حيث واكبت الجمعية هذه التطورات من خلال تنظيم المؤتمرات والمنتديات والبرامج المتخصصة في مجالات التكنولوجيا المالية (FinTech)، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والخدمات المصرفية الرقمية، والتحول الرقمي. كما عملت على نقل أفضل الممارسات والتجارب العالمية إلى القطاع المصرفي الأردني، وتعزيز جاهزية البنوك لمواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة ورفع قدرتها التنافسية.

وفي إطار جهودها لتعزيز الثقافة المالية والشمول المالي، أطلقت الجمعية في نهاية عام 2024 منصة FINAPP.JO برعاية البنك المركزي الأردني وبمشاركة البنوك العاملة في المملكة، بهدف نشر الوعي المالي والمصرفي وتبسيط المفاهيم المالية وتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية أكثر وعياً، بما يعزز

الثقافة المالية والشمول المالي على مستوى المملكة.

كما أطلقت الجمعية منصة كلنا في المجلس (AllOnBoard.jo)، وهي مبادرة وطنية رائدة تهدف إلى تعزيز تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات والمؤسسات الأردنية وتوسيع قاعدة الكفاءات النسائية المؤهلة لتولي مواقع صنع القرار. وقد جاءت هذه المبادرة ثمرة تعاون وشراكة مع عدد من الجهات الوطنية والدولية المعنية بتمكين المرأة وتعزيز التنوع في مواقع القيادة. وتوفر المنصة قاعدة بيانات مهنية تضم سيدات يمتلكن خبرات وكفاءات متنوعة في المجالات المالية والمصرفية والقانونية والإدارية والتقنية وغيرها، بما يسهم في تسهيل وصول المؤسسات إلى الكفاءات النسائية المؤهلة لعضوية مجالس الإدارة واللجان المتخصصة. وشكلت هذه المبادرة امتداداً لدور الجمعية في دعم مبادئ الحوكمة والتنوع والشمول، وتعزيز مشاركة المرأة في مواقع القيادة وصنع القرار.

ومع تصاعد الاهتمام العالمي بقضايا الاستدامة والتغير المناخي، وضعت الجمعية الاستدامة والتمويل الأخضر ضمن أولوياتها الاستراتيجية، حيث عملت على تنظيم العديد من البرامج والفعاليات المتخصصة، وإطلاق المنتدى السنوي للتمويل الأخضر GREEFIN، وبناء شراكات محلية ودولية داعمة لهذا التوجه. كما ساهمت في تعزيز وعي القطاع المصرفي بالمخاطر المناخية والفرص الاستثمارية المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، ودعم دمج مبادئ الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية في السياسات والممارسات المصرفية.

كما استمرت الجمعية في عقد القمة المصرفية السنوية عالية المستوى لتكون منصة استراتيجية تجمع كبار صناع القرار في القطاع المصرفي والمالي والاقتصادي من الأردن والمنطقة والعالم، بهدف مناقشة أبرز القضايا والتوجهات التي تشكل مستقبل الصناعة المصرفية. وقد أصبحت القمة محطة سنوية مهمة للحوار وتبادل الخبرات والمعرفة، بما يعزز مكانة الأردن كمركز للحوار المصرفي والمالي الإقليمي، ويؤكد دور الجمعية كمنصة وطنية رائدة في استشراف مستقبل القطاع المصرفي وتطويره.

وعززت الجمعية خلال هذه المرحلة دورها كمركز للمعرفة المصرفية والاقتصادية من خلال إعداد الدراسات والأبحاث والتقارير المتخصصة، وجمع وتحليل البيانات والمؤشرات المصرفية، وإصدار النشرات الدورية التي أصبحت مرجعاً مهماً للبنوك وصناع القرار والباحثين.

كما واصلت الجمعية توسيع شبكة شراكاتها مع المؤسسات المصرفية والمالية والتنموية الإقليمية والدولية، بما أسهم في نقل المعرفة والخبرات العالمية إلى القطاع المصرفي الأردني ودعم تنافسيته واستعداده لمتطلبات المستقبل.

وتعكس هذه المرحلة قدرة جمعية البنوك في الأردن على مواكبة التحولات العالمية واستشراف متطلبات المستقبل، من خلال تعزيز دورها كمحرك للتطوير والابتكار ومنصة للحوار والتنسيق بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالقطاع المصرفي. كما جسدت هذه الفترة انتقال الجمعية إلى آفاق أوسع في مجالات التحول الرقمي والثقافة المالية والاستدامة والتمكين الاقتصادي، بما عزز مكانتها كشريك وطني فاعل في دعم تنافسية القطاع المصرفي الأردني وترسيخ دوره في خدمة الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة. وقد أسهمت هذه الجهود في ترسيخ مكانة القطاع المصرفي الأردني كقطاع متطور وقادر على مواكبة المتغيرات العالمية والاستعداد لفرص وتحديات المستقبل بثقة وكفاءة.

وسام الاستقلال من الدرجة الأولى (2026)

في عام 2026، توجت هذه المسيرة الوطنية الممتدة لما يقارب نصف قرن بحصول جمعية البنوك في الأردن على وسام الاستقلال من الدرجة الأولى، الذي أنعم به حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم بمناسبة عيد الاستقلال الثمانين للمملكة الأردنية الهاشمية.

ويجسد هذا التكريم الملكي السامي تقديراً وطنياً رفيعاً للدور الذي قامت به الجمعية في خدمة القطاع المصرفي الأردني، وتعزيز متانته واستقراره، وترسيخ دوره في دعم الاقتصاد الوطني والمجتمع الأردني.

كما يمثل هذا الوسام تتويجاً لمسيرة حافلة بالإنجاز والعطاء، ورسالة ثقة بالمستقبل وقدرة الجمعية على مواصلة دورها الوطني والمهني خلال العقود القادمة.

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

رؤساء مجالس الإدارة عبر التاريخ

عبدالحميد شومان
أواخر عام 1978- 1988/2/24

زهير الخوري
2004/4/12 - 1988/2/25

مفلح عقل
2005/2/23 - 2004/4/13

د. ميشيل مارتو
2009/2/26 - 2005/10/19

مروان عوض
2013/3/6 - 2009/2/27
2015/9/30 - 2015/2/26

موسى شحادة
2018/3/26 - 2015/10/11

هاني القاضي
2021/3/30 - 2018/3/26

باسم خليل السالم
2015/2/25 - 2013/3/7
2021/3/3 - الآن

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

المدراء العامون للجمعية

د. وهيب العلمي
1981/7/14 - 1979/9/15

د. عبدالله المالكي
1997/12/31 - 1981/7/15

مفلح عقل
2005/5/14 - 2004/9/1

د. عدلي قندح
2020/6/30 - 2006/7/1

د. ماهر المحروق
2020/9/1 - الآن

قصة نجاح القطاع المصرفي الأردني

كيف تطور القطاع المصرفي الأردني؟

يشكّل القطاع المصرفي الأردني جزءاً أصيلاً من مسيرة الدولة الأردنية وهويتها الاقتصادية، إذ ارتبط نموه ببناء المؤسسات وتعزيز الاستقرار النقدي منذ نشأة المملكة. ومع تأسيس البنك المركزي الأردني عام 1964، دخلت البنوك مرحلة البناء المؤسسي المنظم، لتغدو مع مرور الوقت أحد أعمدة الاقتصاد الوطني ونموذجاً ناجحاً يعكس قدرة الأردن على بناء قطاع مالي متين وفاعل.

وقد شكّل البنك المركزي الأردني حجر الأساس في تنظيم العمل المصرفي وإدارة السياسة النقدية والإشراف على البنوك، بما أسهم في ترسيخ الاستقرار المالي وتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني. ورغم أن نمو القطاع في بداياته كان محدوداً نسبياً بحكم حداثة التجربة الاقتصادية والظروف الإقليمية، فإن الأسس التي وُضعت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي مهّدت لانطلاقه نحو مراحل أكثر تقدماً في العقود اللاحقة.

ومع اتساع النشاط الاقتصادي وتزايد الحاجة إلى الخدمات المالية، شهد القطاع توسعاً ملحوظاً في بنيته المؤسسية، فارتفع عدد البنوك العاملة من ثمانية بنوك في مطلع السبعينيات إلى عشرين بنكاً تجارياً وإسلامياً بنهاية عام 2025. كما اتسعت شبكة الفروع لتغطي مختلف محافظات المملكة، لترتفع من نحو 22 فرعاً ومكتباً في البدايات إلى ما يقارب 908 فرع ومكتب، بما عزز انتشار الخدمات المصرفية وقربها من المواطنين والأنشطة الاقتصادية.

وشهدت ثمانينيات القرن الماضي مرحلة مفصلية في مسيرة الاقتصاد الأردني، اتسمت بتحولات نقدية واقتصادية مهمة، كان من أبرزها تثبيت سعر صرف الدينار الأردني. وفي ظل التحديات الاقتصادية والإقليمية آنذاك، انتهج البنك المركزي سياسة نقدية قائمة على التوازن بين دعم النمو والمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، الأمر الذي عزز الثقة بالقطاع المصرفي ورسخ أسس متانته واستقراره.

ومع مطلع الألفية الجديدة، دخل القطاع المصرفي الأردني مرحلة جديدة من التوسع والتحديث مع صدور قانون البنوك لعام 2000، الذي أعاد صياغة الإطار التشريعي للقطاع بما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية. وقد أتاح هذا القانون للبنوك الانتقال من نموذج العمل التقليدي إلى نموذج البنك الشامل، الذي يقدم طيفاً أوسع من الخدمات المالية، بما في ذلك إدارة الاستثمارات والخدمات الاستشارية والوساطة المالية إلى جانب الأنشطة المصرفية الأساسية.

وأسهمت هذه التطورات التشريعية في تعزيز أداء القطاع وفتح مجالات أوسع للابتكار وتقديم منتجات مالية أكثر تنوعاً تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع. كما أتاحت للبنوك إنشاء شركات تابعة ومؤسسات مالية غير مصرفية، بما ساعد على تنويع مصادر الدخل وتعزيز مرونة القطاع في مواجهة المتغيرات الاقتصادية.

وفي السنوات التالية، شهد القطاع المصرفي الأردني نمواً متسارعاً عزز مكانته كأحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، إذ ارتفعت موجودات البنوك من نحو 76 مليون دينار في بداية السبعينيات إلى ما

يقارب 74 مليار دينار بنهاية عام 2025، بما يعادل نحو 178% من الناتج المحلي الإجمالي. كما ارتفع رصيد الودائع لدى البنوك المرخصة من 57.7 مليون دينار عام 1970 إلى نحو 50 مليار دينار بنهاية عام 2025، لتشكل ما يقارب 120% من الناتج المحلي الإجمالي. وترافق هذا النمو مع توسع كبير في حجم التسهيلات الائتمانية وانتشار الخدمات المصرفية، بما أسهم في دعم الشمول المالي وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية.

ولم يقتصر هذا التطور على الحجم، بل شمل كذلك متانة القطاع واستقراره. فقد حافظت البنوك على مستويات قوية من كفاية رأس المال والسيولة، ما مكنها من مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة بكفاءة. وفي هذا السياق، انخفضت نسبة الديون غير العاملة من 8.2% عام 2010 إلى 5.5% عام 2025، فيما ارتفعت نسبة تغطيتها من 52.4% إلى 75.7% خلال الفترة نفسها. كما بقيت نسبة كفاية رأس المال ضمن مستويات مريحة، وحقق القطاع متوسط عائد على حقوق المساهمين يقارب 9% خلال الفترة 2012-2025، بما يعكس صلابة الإطار التنظيمي والرقابي الذي يستند إليه.

كما شهد السوق المصرفي الأردني عبر تاريخه عمليات إعادة هيكلة واندماج أسهمت في رفع الكفاءة وتعزيز التركّز المؤسسي، وصولاً إلى كيانات مصرفية أكبر وأكثر قدرة على المنافسة والابتكار وتمويل المشاريع الكبرى. وقد تسارع هذا المسار في السنوات الأخيرة، ليصبح أحد العوامل الداعمة لمتانة القطاع وقدرته على التوسع محلياً وإقليمياً.

وبرز هذا التحول في عدد من الصفقات المفصلية التي شهدها القطاع، سواء من خلال اندماجات واستحواذات داخلية بين بنوك أردنية، أو من خلال استحواذ بنوك محلية على أعمال فروع بنوك دولية وإقليمية عاملة في المملكة. وأسهمت هذه العمليات في توطين النشاط المصرفي، ونقل الخبرات، ورفع جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

وفي سياق موازٍ، توسعت بعض البنوك الأردنية إقليمياً عبر عمليات استحواذ خارج الحدود، ما عزز حضورها في الأسواق المجاورة وحوّلها من بنوك محلية إلى مجموعات مصرفية ذات امتداد إقليمي، وزاد من قدرتها على المنافسة في بيئة مالية أكثر تعقيداً.

ولم تكن هذه العمليات مجرد تغيرات في هيكل الملكية، بل شكلت استجابة استراتيجية للمتغيرات الاقتصادية والرقابية، وأسهمت في بناء كيانات مصرفية أكبر حجماً وأكثر قدرة على الابتكار وتوفير التمويل للمشاريع الكبرى وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

ومن الناحية التنموية، عززت الكيانات الأكبر قدرة البنوك على تمويل المشاريع الكبرى والاستثمارات الإنتاجية، وتقديم تمويلات بحجم أكبر وبشروط أكثر تنافسية، إضافة إلى هيكلة أدوات تمويل متقدمة مثل القروض المجمعة وتمويل المشاريع، بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

وفي المحصلة، يمكن القول إن مسار الاندماج والاستحواذ في القطاع المصرفي الأردني لم يكن ظاهرة عابرة، بل هو جزء من التحول الهيكلي العميق الذي شهده هذا القطاع. ويُتوقع أن يستمر هذا المسار في المستقبل، ليقود إلى مزيد من تشكيل كيانات مصرفية قوية قادرة على دعم النمو الاقتصادي والانخراط بفعالية في الأسواق الإقليمية والدولية خصوصا في ظل التغيرات الهيكلية في نماذج اعمال القطاعات المصرفية نتيجة التطورات التكنولوجية والرقمية الكبيرة في ظل الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي.

ومن أبرز محطات التحول التي شهدها القطاع المصرفي الأردني خلال العقود الأخيرة الثورة الرقمية، التي أعادت تشكيل طبيعة الخدمات المصرفية وآليات تقديمها. فقد جرى تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية، ما أسهم في رفع كفاءة العمليات المصرفية وتقديم خدمات أكثر مرونة وسهولة للعملاء. كما استثمرت البنوك في التكنولوجيا المالية وتبنت حلولاً مبتكرة مثل الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية وأنظمة الدفع الفوري.

وتشهد منظومة المدفوعات الرقمية اليوم طفرة نوعية، سواء عبر التطبيقات البنكية على الهواتف الذكية، أو نظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً (eFAWATEERcom)، أو أنظمة خدمات الدفع الفوري والتي تشمل الدفع عبر المحافظ الاكترونية ونظام كليك. ففي عام 2025، نُفِّذت 75.4 مليون حركة دفع عبر eFAWATEERcom بقيمة إجمالية بلغت 16 مليار دينار. كما بلغ عدد مستخدمي المدفوعات الفورية 3.93 مليون مستخدم، فيما نُفِّذ 270 مليون أمر دفع بقيمة إجمالية بلغت 26.3 مليار دينار. وقد أتاحت هذه المنظومة للبنوك تقديم خدمات متطورة دون الحاجة إلى زيارة الفروع بشكل فعلي.

وجاءت هذه التطورات في إطار رؤية واضحة قادها البنك المركزي الأردني لتعزيز الرقمنة والاستثمار في البنية التحتية لأنظمة الدفع، بما في ذلك نظام التسويات الإجمالي الفوري (RTGS-JO) ونظام المقاصة الإلكترونية للشيكات، إلى جانب مبادرات تنظيم قطاع التكنولوجيا المالية، ومن بينها البيئات والمختبرات التنظيمية التي أتاحت اختبار المنتجات المالية الجديدة قبل إطلاقها. وقد أسهم ذلك في خلق بيئة داعمة للابتكار وتشجيع البنوك على تبني نماذج عمل أكثر تطوراً.

وبقي العنصر البشري أحد أهم عوامل نجاح القطاع المصرفي الأردني واستمرارية تميزه. فقد استثمرت البنوك على مدار العقود الماضية في بناء كوادر مصرفية مؤهلة تمتلك مستويات عالية من الكفاءة والخبرة، من خلال برامج التدريب والتأهيل المستمرة والشراكات مع المؤسسات التعليمية والمصرفية. وبلغ عدد العاملين في القطاع نحو 23 ألف موظف وموظفة، تشكل النساء قرابة 35% منهم، ما يجعل القطاع من أبرز القطاعات الوطنية الجاذبة للكفاءات والمساهمة في تمكين المرأة والشباب وتطوير القيادات المستقبلية.

وخلال السنوات الماضية، قدمت البنوك مبادرات نوعية عكست تطور دورها التنموي، فأسهمت في دعم الاستثمار والقطاعات الحيوية من خلال تأسيس صناديق استثمارية ومبادرات تمويلية ومشاريع تخدم النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل. حيث قامت البنوك بتأسيس أول وأكبر صندوق استثماري مملوك لها في المملكة برأسمال بلغ 275 مليون دينار، بهدف الاستثمار في الشركات الواعدة وتحفيز بيئة ريادة الأعمال، بما يسهم في خلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي. كما قام القطاع المصرفي بتأسيس الشركة الاحترافية للتطوير العقاري، في خطوة تهدف إلى تنظيم السوق العقاري وتعزيز جودة المشاريع العقارية وتحفيز الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

وعلى امتداد العقود الماضية، لم يقتصر دور القطاع المصرفي الأردني على أداء مهامه الاقتصادية والمالية، بل امتد ليشكل شريكاً فاعلاً في دعم مسيرة التنمية المجتمعية في المملكة. فقد بلغت مساهمات البنوك في مجال المسؤولية المجتمعية خلال السنوات العشر الأخيرة نحو 400 مليون دينار أردني، شملت مبادرات جماعية، إلى جانب برامج ومشاريع نفذتها البنوك ضمن استراتيجياتها المؤسسية للمسؤولية المجتمعية. وتوزعت هذه المبادرات على قطاعات حيوية متعددة، شملت

الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والشباب والمرأة والرياضة والثقافة وريادة الأعمال، حيث ساهم القطاع المصرفي في دعم العديد من المبادرات الوطنية الرائدة، من أبرزها دعم صندوق همة وطن، وحساب وزارة الصحة، ومبادرات مواجهة جائحة كورونا، ومبادرة دعم قطاعي الصحة والتعليم، ومنحة الشهيد معاذ الكساسبة، وصندوق الحسين للإبداع والتفوق، وصندوق الأمان لمستقبل الأيتام، ودعم صندوق الطالب في جامعة الحسين التقنية، إلى جانب مساهماته في دعم المؤسسات الوطنية والأنشطة الثقافية والرياضية والتنموية المختلفة.

ولم يقتصر دور القطاع على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بل امتد إلى دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال أدوات تمويلية ومبادرات مستدامة تعزز الاستثمارات الصديقة للبيئة، وتؤكد مواكبة البنوك الأردنية للتحولات العالمية في مجال التمويل المستدام.

وتشير هذه الإنجازات مجتمعة إلى أن القطاع المصرفي الأردني لم يعد مجرد ممول للاقتصاد، بل أصبح شريكاً رئيسياً في عملية التنمية الشاملة، من خلال مبادرات متكاملة تجمع بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتؤكد قدرته على لعب دور محوري في دعم الاستقرار والنمو في المملكة.

وعلى المستوى الدولي، تعكس تقييمات المؤسسات المالية والاقتصادية صلابة القطاع المصرفي الأردني وقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية، مستنداً إلى مستويات مريحة من رأس المال التنظيمي وقوة الإيرادات وجودة الإشراف والرقابة.

ومع التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم، يتجه القطاع المصرفي الأردني نحو مرحلة جديدة من التطور ترتكز على الابتكار والتكنولوجيا والاستدامة. وخلال السنوات المقبلة، ستزداد أهمية الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والأمن السيبراني والخدمات المصرفية المفتوحة والتكنولوجيا المالية في إعادة تشكيل نماذج الأعمال المصرفية وتطوير تجربة العملاء. كما يتوقع أن يتعاظم دور التمويل الأخضر والمستدام في دعم المشاريع البيئية ومشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الموارد، بالتوازي مع تعزيز تطبيقات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

وفي ضوء هذه المسيرة الممتدة عبر أكثر من ستة عقود، يقف القطاع المصرفي الأردني اليوم شاهداً على قصة نجاح وطنية صنعتها الرؤية المؤسسية الراسخة والكفاءات الوطنية والسياسات النقدية الرشيدة. فمن مرحلة التأسيس والبناء، مروراً بالتحديث والتوسع، وصولاً إلى الرقمنة والاستدامة، أثبت هذا القطاع قدرته على تحويل التحديات إلى فرص وتعزيز مناعته في مواجهة المتغيرات.

ولم يكن نجاح القطاع المصرفي الأردني نجاحاً مالياً فحسب، بل كان نجاحاً وطنياً أسهم في دعم الاستقرار الاقتصادي وتمويل التنمية وتعزيز ثقة المستثمرين وتمكين الأفراد والمؤسسات من تحقيق طموحاتهم. واليوم، ومع دخول المملكة مئويتها الثانية، تتجدد مسؤولية هذا القطاع في قيادة مرحلة جديدة من النمو والتحول الاقتصادي، مستنداً إلى إرث عريق من الإنجازات ورؤية مستقبلية طموحة.

إن المستقبل يحمل فرصاً كبيرة أمام البنوك في الأردن لتكون في طليعة التحول الرقمي والتمويل المستدام والابتكار المالي، وأن تواصل دورها كشريك استراتيجي في بناء اقتصاد أكثر تنافسية وشمولاً واستدامة. وما تحقق حتى اليوم ليس سوى محطة في مسيرة مستمرة تؤكد أن الأردن يمتلك قطاعاً مصرفياً راسخاً وقادراً على صناعة المستقبل.

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

عمان - وادي صقرة - شارع موسى بن نصير - بناية 62
926174 عمان 11190 الأردن
+962 6 5662258 - +962 6 5669328
+962 6 5687011 - +962 6 5684316
info@abj.org.jo
www.abj.org.jo